

دور التنوع بالهيكل الإنتاجي في زيادة الإيرادات العامة للاقتصاد العراقي للمدة (2019-2003)

م. زياد عز الدين طه طالب
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
ziad2015@tu.edu.iq

الباحثة: نور شدهان عداي
الدائرة الاقتصادية
وزارة المالية
noorsh2@yahoo.com

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى التركيز على عدم التنوع في الهيكل الإنتاجي والذي يظهر مكانه في عدم التوازن في التوزيع النسبي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي والتي انعكست على عدم تنوع مصادر الإيرادات. وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بتحليل واقعي لهيكل الإنتاج وهيكل الإيرادات العامة لغرض الوصول الى نتائج تقييمية. وقد توصل الباحثان الى ضعف التنوع الاقتصادي في هيكل الإنتاج نتيجة الاعتماد على قطاع النفط الخام مما أدى الى التبعية الاقتصادية للنفط الخام كمورد وحيد للإيرادات العامة. ولغرض تحقيق هدف البحث نوصي أصحاب القرار بضرورة إحداث الترابط القطاعي بإتباع استراتيجية التنمية غير المتوازنة للأمد المتوسط بجعل النفط قطاع قائد للنهوض بالقطاعات الأخرى لحين النهوض بالقطاعات الإنتاجية وخلق فرص التنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التنوع في هيكل الإنتاج، الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، الأحادية الاقتصادية.

The role of diversification of the production structure in increasing the general revenues of the Iraqi economy for the period (2003-2019)

Researcher: Noor Shadahan Adday
Economic Department
Ministry of Finance

Lecturer: Ziad Ezzeldien Taha
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

This study aimed to focus on the lack of diversification in the productive structure, which shows its inherent imbalance in the relative distribution of the components of the GDP, which was reflected in the lack of diversification of sources of revenue. The researchers used the descriptive and analytical approach with a realistic analysis of the production structure and the structure of public revenues in order to reach evaluation results. The two researchers found a weak economic diversification in the production structure as a result of dependence on the crude oil sector, which led to the economic dependence of crude oil as the only resource for public revenues. In order to achieve the goal of the research, we recommend the decision-makers of the necessity of creating sectorial interdependence by following the unbalanced development strategy for the medium term by making oil a leading sector for the advancement of other sectors until the advancement of productive sectors and the creation of opportunities for economic diversification.

Keywords: Diversification of production structure, Gross domestic product, Oil revenue, Non-oil revenue, Economic unilateralism.

المقدمة

لقد أدركت الدول الريعانية التي تعاني من أختلالات وتشوهات كبيرة في هياكل إقتصاداتها الناجم عن إعتماها على النفط الخام كمورد رئيس للدخل مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد، وإذ تتجلى خطورة الإعتما على هذا المورد نتيجة ارتباطه بالأسواق العالمية مما يجعله شديد الحساسية للتقلبات الدولية السعرية تارة وأخرى. ولقد خطت تلك الدول مساعيها لأحتواء تلك الأزمة من خلال تبنيها لحزمة من السياسات الرامية الى إعادة هيكلة الاقتصاد وتوسيع القاعدة الإنتاجية بهدف تنمية مصادر الدخل وتنويعه.

ويعد العراق واحد من الدول التي ركزت على السياسات التنموية لمعالجة مشكلة الأحادية الاقتصادية والاختلالات في بنيتها الهيكلية والتي أدت الى هيمنة القطاع النفطي في المساهمة النسبية بالنتائج المحلي الإجمالي والتي لم تأتي ثمارها وأستمر الأمر نحو الأعتما على القطاع النفطي في هيكل الإنتاج بدل أحتواء مكامن تلك المشكلة وتنويع الاقتصاد، على أساس ذلك، هدفت هذه الدراسة الى التركيز على إيجاد رؤية تستند على أسس إقتصادية مع ديناميكية السياسة المالية بهدف تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية البديلة عن القطاع النفطي من أجل خلق العوائد المالية التي تصب في تنويع مصادر إيرادات الموازنة الدولة .

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة الدراسة في اعتما الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي كمورد أحادي للإيرادات العامة وعدم تنويع مصادر الدخل، ومن ثم أسهم ذلك في التركيز النسبي للإيرادات النفطية على حساب الإيرادات الأخرى في مجمل الإيرادات العامة لموازنة الدولة.

وبذلك تبرز مشكلة البحث في التساؤل: هل يمتاز الاقتصاد العراقي بتنويع بنيته ومن ثم تنويع هياكله الاقتصادية؟

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على فرض مفاده " ضعف التنويع في هيكل الإنتاج أسهم بمحدودية مصادر إيرادات الدولة في العراق بعد عام 2003.

هدف البحث: تسليط الضوء على عدم التنويع في هيكل الإنتاج وأنعكاسه على شحة مصادر الإيرادات العامة ومحاولة لتحديد أولويات النهوض الاقتصادي بها.

أهمية البحث: تكتسب الدراسة أهميتها في كونها تحاول التركيز على تنويع الهيكل الإنتاج بهدف تجاوز الأحادية الاقتصادية وتنمية مصادر الدخل المختلفة.

حدود البحث: ينحصر البحث في الحدود الآتية:

- **الحدود الزمنية:** المدة (2003-2019) باعتبارها شهدت اختلالات حادة في الهياكل الاقتصادية لمجمل الاقتصاد العراقي.

- **الحدود المكانية:** الاقتصاد العراقي كمجتمع للدراسة.

المحور الأول: الجانب المفاهيمي لتنويع هيكل الإنتاج

أولاً. **مفهوم هيكل الإنتاج:** يعرف الهيكل من الناحية الاقتصادية بأنه "مجموعة النسب والعلاقات التي تميز الكيان الاقتصادي في وقت معين ومكان معين أي الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر المكونة للبنية الاقتصادية" (الطويل، 2008: 43). كما إنه عبارة عن مجموعة من الملامح والخصائص الاقتصادية التي تبقى ثابتة خلال مدة زمنية معينة (مجيد، 2011: 24). وبذلك يكون هيكل الإنتاج عبارة عن إطار منظم لمجموعة الخصائص والعلاقات والنسب للقطاعات الاقتصادية، أي نسبة مساهمة تلك القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

وتتسم الدول المتخلفة بسيادة الأنشطة الأولية ولاسيما النشاط الزراعي الذي يحتل الأهمية النسبية الأولى في توليد الناتج وأستيعاب العمالة الناتج عن قوى وعلاقات الإنتاج المتخلفة (القاضي، 1979: 46)، إذ يؤدي تخلف أساليب الإنتاج المستخدمة الى إنخفاض مستوى التراكم الرأسمالي الذي يقود الى ضعف الأستثمار في القطاع الزراعي من ثم عدم إمكانية تطور قوى الإنتاج فيه مما ينتج عنه سيادة الإنتاجية المنخفضة للقوى العاملة في هذا القطاع. كما يترتب على تخلف قوى وعلاقات الإنتاج أيضاً ضعف إمكانية توسع الأستثمار بالقطاعات الإنتاجية الأخرى وإنخفاض مساهمتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ذلك عجز هذه القطاعات في أستيعاب أعداد متزايدة من القوى العاملة (الفهداوي والشيخ راضي، 2000: 55).

ثانياً. مفهوم التنوع في هيكل الإنتاج: قبل الغور في تعريف التنوع في هيكل الإنتاج لابد من التعرف على تعريف التنوع الاقتصادي بشكل عام والذي ندرجه في الجدول الآتي:

الجدول (1): تعريف التنوع الاقتصادي

المصدر	التعريف
(بقلة، 2009: 52)	"عملية توسيع القاعدة الاقتصادية بهدف إقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بديلاً عن المصادر الريعية".
(الجوري، 2016: بلا)	"استخدام أموال النفط لخلق قاعدة ديمومة لإقتصاد ما بعد النفط من خلال إقامة الصناعات الثقيلة وتطوير البنى التحتية والأستثمار في المجالات ذات الإنتاج الحقيقي".
(قروف، 2016: 637)	"تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات".
(Hvidt, 2013: 15)	"عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي".

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على المصادر أعلاه.

وبعد أن تم التعرف على مفهوم التنوع الاقتصادي يتم معرفة ماذا يعني بالتنوع في هيكل الإنتاج الذي يقصد به "عملية تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج" (حمزة، 2018: 26). كما يقصد به من جانب آخر بأنه "عملية تنوع مصادر الدخل من خلال زيادة زيادة أسهام جميع مكونات الناتج المحلي الإجمالي بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة القطاع التقليدي (الاستخراجي) الى التوسع ببقية القطاعات الأخرى".

وإذ يتم الوصول الى التنوع في هيكل الإنتاج من خلال زيادة في النسب المئوية لإسهام قطاع النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب كل قطاع , ويتم قياس نسبة إسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي، وبذلك يعكس النمو في هذه النسبة مقدار التغيير الحاصل في هيكل الانتاج ليشير الى أن البلد يعتمد على قطاع معين أو على عدد من القطاعات المكونة في بنيته (الاسكوا، 2001: 12).

وقد أوغلت النظريات الهيكلية أو البنوية في عملية إحداث التنمية في الدول بإعتبارها تحتاج الى تحولات هيكلية عميقة في التركيبة الإنتاجية وأستخدام الإستراتيجيات التنموية بغية الوصول الى إمكانية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة بدلاً من الإعتماد على مصدر وحيد له يتأتى من قطاع واحد، وذلك لن يتحقق الا من خلال إحداث التغييرات والتحولات الهيكلية في الهيكل الاقتصادي والتي تتم من خلال عملية التنمية والتنويع الاقتصادي والتحولات الجذرية التي تحدث في مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بما يؤدي الى استمرارية نموه (عبدالرحيم والسعيد، 2007: 5).

المحور الثاني: تحليل المساهمة النسبية للمتغيرات الاقتصادية في هياكل الاقتصاد

أولاً. تحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية في هيكل الإنتاج: يمثل الناتج المحلي الإجمالي "مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم الدولة بإنتاجها خلال عام معين" (سامويلسون ونوردهاوس، 2006: 451). ويمكننا تحليل هيكل الإنتاج من خلال تحليل مكونات الناتج وكما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (2): الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2003-2019)/مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي* (بالأسعار الجارية)	القطاع النفطي	الأهمية النسبية للقطاع النفطي %	القطاع الزراعي	الأهمية النسبية للقطاع الزراعي %	القطاع الصناعي	الأهمية النسبية للقطاع الصناعي %	قطاع الخدمات	الأهمية النسبية لقطاع الخدمات %
2003	29,894,476.2	20,349,772.0	68.0	2,486,865.5	8.3	326,246.0	1.0	6,731,592.7	22.5
2004	53,499,238.6	30,808,541.6	57.6	3,693,768.0	6.9	985,132.8	1.8	18,011,796.2	33.6
2005	73,911,088.3	42,379,784.7	57.3	5,064,158.0	6.8	1,120,398.6	1.5	25,346,747.0	34.3
2006	96,067,160.6	52,851,810.9	55.0	5,568,985.7	5.8	1,652,304.4	1.7	35,994,059.6	37.4
2007	111,961,230.2	59,018,094.5	52.7	5,494,212.4	4.9	2,074,156.4	1.8	45,374,766.9	40.5
2008	158,443,584.4	87,166,401.2	55.0	6,042,017.7	3.8	2,998,972.8	1.8	64,638,996.1	39.2
2009	131,632,210.0	55,998,048.1	42.5	6,832,552.1	5.1	3,977,015.4	3.0	64,824,594.4	49.2
2010	163,104,739.2	72,905,000.1	44.7	8,366,232.4	5.1	4,343,633.9	2.6	77,489,872.8	47.5
2011	218,617,834.8	115,256,423.7	52.7	9,918,316.8	4.5	6,875,750.2	3.1	86,567,344.1	39.5
2012	255,727,068.5	126,435,557.5	49.4	10,484,949.3	4.1	7,709,566.0	3.0	111,096,995.7	43.4
2013	274,745,875.0	125,573,889.5	45.7	13,045,856.4	4.8	7,157,347.3	2.6	128,968,781.8	46.9
2014	267,262,787.8	116,852,335.9	43.7	13,128,622.6	4.9	5,504,880.0	2.0	131,776,949.3	49.3
2015	196,203,013.3	65,194,040.7	33.2	8,160,769.7	4.1	4,631,639.2	2.3	118,216,563.7	60.2
2016	198,774,369.4	67,400,216.2	33.9	7,832,046.9	3.9	4,833,117.3	2.4	118,708,989.0	59.7
2017	228,692,989.2	88,664,813.0	38.7	6,598,384.8	2.8	6,289,739.8	2.7	127,140,051.6	55.5
2018	254,366,708.7	117,856,343.6	46.3	4,897,589.8	1.9	4,851,583.5	1.9	126,761,191.8	49.8
2019	266,190,571.3	114,031,195.5	42.8	8,766,710.8	3.3	5,675,621.4	2.1	142,974,143.9	53.7
			48.2		4.8		2.2		44.8

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة.
* الناتج المحلي الإجمالي قبل احتساب رسم الخدمة.

يلاحظ من الجدول (2) أن هيكل الإنتاج في الاقتصاد العراقي نجد انه يتسم بالإختلال نتيجة التباين في مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي والتي تتركز في قطاع النفط الذي أستحوذ على الغالبية العظمى بالناتج المحلي الإجمالي وبمتوسط مدة بنسبة (48.2%) وتتمحور مشكلة هذا القطاع في كونه قطاع لا يملك صلة ببقية القطاعات بأعتبار أن القطاعات الأخرى لا تمويل ولا ترفد ولا تملك روابط أمامية وخلفية مساندة له مما جعلها تعمل بمعزل عن الأخرى.

ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بأهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة وبمتوسط مدة بنسبة (44.8%)، وبالرغم من مساهمته الجيدة في الناتج المحلي الإجمالي قياساً بالقطاعات الأخرى إلا أن الواقع يؤثر ضعف الخدمات جراء تراجع خدمات البنى الارتكازية الناتج عن الإهمال والتدهور بسبب الحرب والإرهاب عنه من تخريب متعمد لهذا القطاع المهم خاصة في الشوارع والجسور والمرافق العامة، فضلاً عن النزوح بين المحافظات الذي تركز في المحافظات الوسطى مما أدى الى الضغط على البنى الارتكازية لتلك المحافظات، كما تسبب الفساد المالي والإداري بالمشاريع الاستثمارية في تدهور قطاع الخدمات في العراق بدلاً من النهوض به.

أما القطاع الزراعي نلاحظ أنه يسهم بشكل محدود في الناتج المحلي الإجمالي منذ عام 2003 وما تلاها من سنوات نتيجة هجرة الكثير من العوائل من الريف الى المدينة بعد أن صار القطاع الزراعي طارداً للتشغيل جراء ارتفاع الكلف وتراجع العوائد مما أدى الى تدني الإنتاج المحلي، وهذا ما نلاحظه من نسبة مساهمته المنخفضة في الناتج التي بلغت عام 2003 (8.3%) لتتخفف تدريجياً حتى بلغت للأعوام 2018 و2019 (1.9%) و(3.3%) وبمتوسط مدة (4.8%) نتيجة المشاكل المتعددة التي عاناها هذا القطاع وما زال يعانيها منها عدم توفر الظروف البيئية الملائمة نتيجة سوء الأحوال الجوية الذي أدى الى الانخفاض في معدلات سقوط الأمطار أو هبوب العواصف الترابية بكثرة، وانخفاض خصوبة الأرض وملوحتها نتيجة سوء إدارة عمليات الري والتي تسببت في انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة الزراعية . فضلاً عن الأسباب المالية كإنخفاض التخصيصات التي تضعها الدولة لهذا القطاع، ورفع الدعم المقدم من قبل الدولة على أسعار المستلزمات الزراعية لاسيما الأسمدة والمبيدات والبذور. علاوة على أسباب أخرى منها تدني مستوى الإدارة الزراعية جراء الاعتماد على الأساليب التقليدية والمتخلفة والأفتقار الى المكننة التكنولوجية الحديثة بسبب سيادة الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ناهيك عن سياسة الإغراق التي أدت الى اكتفاء السوق العراقية بالمنتجات الغذائية الأجنبية مما أدى الى تراجع هذا القطاع وتدهور نسبة إسهامه في الناتج.

وفي السياق ذاته يؤثر قطاع الصناعة مساهمة محدودة في التنويع الاقتصادي نتيجة تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، التي لم تتجاوز في أفضل الأحوال التي تراوحت بين (1%-3%) وبمتوسط مدة (2.2%) خلال مدة الدراسة، ويعزى ذلك الى المشاكل المتعددة التي تعرض لها هذا القطاع بعد عام 2003 نتيجة التقادم الذي أمتد لجزء كبير من معدات الإنتاج للمصانع وأندثار الكثير منها محاسبياً فيما تعرضت غالبيتها الى أعمال السلب والنهب وفقدان المعدات الإنتاجية الخاصة بها، فضلاً عن ارتفاع مستوى تكاليف الإنتاج وضعف خطوط الإنتاج، والمفتقرة للدعم الحكومي والتي جعلت الصناعات غير مواكبة للتقدم التكنولوجي الصناعي،

وإغراق الأسواق بالمنتجات الصناعية جراء إلغاء التعرفة الكمركية حتى منتصف عام 2015 التي كان لها الأثر السلبي في عزوف القطاع الخاص عن المنافسة، كما أن عمليات التخريب التي طالت البنى التحتية كان كانت سبباً في توقف غالبية المنشآت عن الإنتاج وانحسار الطاقة الإنتاجية وتسبب في حصول خسائر كبيرة في الصناعة المحلية.

على أساس ذلك، يتبين لنا أن الاقتصاد العراقي يتصف بالريعية وبعدم التنوع في الهيكل الإنتاجي والتي تتسم بأن القطاعات الإنتاجية قطاعات شبه معطلة مقابل قطاع النفط والذي ساهم في أعاش المرض الهولندي بالاقتصاد والذي يقود الى أستمراية تدهور القطاع الإنتاجي بالاقتصاد العراقي نتيجة الزيادة بالعائدات النفطية المتولدة من العملة الأجنبية جراء تصدير كميات النفط الخام التي تسهم في توليد زيادة في الدخل وزيادة في الإنفاق الحكومي والطلب والذي يولد زيادة في المستوى العام للأسعار وارتفاع سعر صرف الدينار العراقي وأن الزيادة في الأخير تقود الى زيادة الطلب على السلع الأجنبية جراء انخفاض أسعارها مقابل أسعار السلع المحلية مما يولد إنخفاضاً في الإنتاجية المحلية.

ثانياً. تحليل مساهمة مصادر الإيرادات في هيكل الإيرادات العامة: يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات اقتصادية في بنيته الاقتصادية واختلال في الموازنة العامة نتيجة التفاوت الحاصل في الإيرادات العامة نتيجة غلبة الإيرادات النفطية على الإيرادات الأخرى وهذا ما ساهم في تغليب الطابع الريعي على ملامح الاقتصاد العراقي وجعل منه إقتصاد يعاني من الصدمات ويشوبه التشوه في جميع مفاصله، ويمكننا تبيان ذلك من خلال الجدول (3) وكالآتي:

الجدول (3): الإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-2019)/مليون دينار

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	%	الإيرادات الضريبية	%	الإيرادات الأخرى	%
2003	15,985,526	15,728,386	98.4	32,346	0.2	224,794	1.4
2004	32,988,851	32,593,011	98.8	209,826	0.6	186,014	0.6
2005	40,435,740	39,360,064	97.3	647,355	1.6	428,321	1.1
2006	49,055,545	46,534,311	94.9	739,543	1.5	1,781,691	3.6
2007	54,964,850	51,949,251	94.5	1,950,457	3.5	1,065,142	1.9
2008	80,641,041	76,297,027	94.6	3,199,203	4.0	1,144,811	1.4
2009	55,243,526	50,190,202	90.9	3,685,942	6.7	1,367,382	2.5
2010	70,178,223	63,594,168	90.6	1,954,285	2.8	4,629,770	6.6
2011	103,989,089	98,241,562	94.5	1,919,243	1.8	3,828,284	3.7
2012	119,817,224	111,326,166	92.9	3,025,764	2.5	5,465,294	4.6
2013	113,840,076	105,695,825	92.8	3,118,940	2.7	5,025,311	4.4
2014	105,609,846	98,511,934	93.3	2,570,851	2.4	4,527,061	4.3
2015	66,470,251	57,654,597	86.7	2,701,048	4.1	6,114,606	9.2
2016	54,409,269	44,806,121	82.4	4,680,012	8.6	4,923,136	9.0
2017	77,422,173	65,496,776	84.6	7,089,240	9.2	4,836,157	6.2

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	%	الإيرادات الضريبية	%	الإيرادات الأخرى	%
2018	106,569,834	96,062,935	90.1	6,817,329	6.4	3,689,570	3.5
2019	107,566,993	99,216,318	92.2	4,164,567	3.9	4,186,108	3.9
متوسط المدة			92.3		3.7		4.0

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.

يلاحظ من الجدول السابق الآتي:

1. غلبة الإيرادات النفطية البالغة كمتوسط مدة نسبة (92.3%) مقارنة بالإيرادات غير النفطية البالغ إجمالي متوسط مدتها نسبة (7.7%).
2. ضآلة الإيرادات الضريبية مقارنة بالإيرادات النفطية خلال مدة البحث التي شكلت كمتوسط مدة نسبة (3.7%) ويعود سبب ذلك الى محدودية وضعف الدور التمويلي للإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية البالغ متوسط مدتها (3.7%)، وقد بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة عام 2004 نسبة (98.8%) ويعود سبب ذلك الى أستئناف تصدير النفط بعد منتصف عام 2003 بعد أن كان متوقف بسبب الحصار الاقتصادي، بالتالي ارتفاع العوائد النفطية وأستمرت الزيادة في الإيرادات النفطية حتى أزمة إنخفاض أسعار النفط العالمية عام 2014 التي شرعت الحكومة بموجبها الى إقامة عدة خيارات بديلة عن الإيرادات النفطية لتنويع مصادر إيرادات الموازنة العامة لكنها لم تثمر عن تنويع مصادر الدخل .
3. التركيز المفرط على الريع النفطي في تمويل الاقتصاد العراقي، الا انه لا يسهم في تنمية القطاعات الإنتاجية وبذلك فأن النفط الخام لا يشارك في إحداث التنمية الاقتصادية وهذا ما يحتاج الى تبني سياسات تنموية واستراتيجية غير متوازنة تستهدف الاستفادة من مصادر دخل الثروة النفطية في إحداث التنويع الهيكلي.

المبحث الثالث: الأولويات الاستراتيجية لتنويع مصادر الدخل

يعد الاقتصاد العراقي ذو قابلية كبيرة على تحقيق التنويع الاقتصادي إذ يمكن التوسع في القطاعات الاقتصادية من خلال تحقيق الآتي:

أولاً. تنمية القطاعات الاقتصادية: في البدء إن الاقتصاد العراقي قطاع الزراعة يمتلك مقومات النهوض به نتيجة لما يمتلكه من أرض خصبة صالحة للزراعة، فضلاً عن وجود نهري دجلة والفرات والذي بنى أنسيابية ووفرة مائية التي تشكل مقومات أساسية للإنتاج الزراعي وعليه فأن القطاع الزراعي يمتلك فرص استثمارية غير محدودة يمكن من خلالها خلق طاقات إنتاجية ضخمة والتي تشارك في عودة الاقتصاد العراقي الى مكانته كبلد زراعي يحقق الامن الغذائي وهذا ما أسهم في تحقيق أكتفاء ذاتي من بعض المحاصيل الأساسية والمتمثلة في الآتي:

الجدول (4): قيمة الإنتاج من السلع الزراعية الأساسية في العراق للمدة (2003-2019)/مليون دينار

السنة	الإنتاج الزراعي	الحنطة	الأهمية النسبية	الشعير	الأهمية النسبية	القطن	الأهمية النسبية	الذرة الصفراء	الأهمية النسبية	البطاطا	الأهمية النسبية	الشلب	الأهمية النسبية	زهرة الشمس	الأهمية النسبية
2003	2,486,865	2329	0.09	860	0.03	13	0.001	235	0.009	608	0.024	81	0.003	3	0.0001
2004	3,693,768	1832	0.05	805	0.02	36	0.001	416	0.011	630	0.017	250	0.007	13	0.0004
2005	5,064,158	2228	0.04	754	0.01	42	0.001	401	0.008	807	0.016	308	0.006	23	0.0005
2006	5,568,986	2286	0.04	919	0.02	37	0.001	399	0.007	794	0.014	363	0.007	18	0.0003
2007	5,494,212	2203	0.04	748	0.01	29	0.001	384	0.007	597	0.011	392	0.007	12	0.0002
2008	6,042,018	1255	0.02	404	0.01	11	0.000	288	0.005	348	0.006	248	0.004	9	0.0001
2009	6,832,552	1700	0.02	502	0.01	23	0.000	238	0.003	223	0.003	173	0.003	5	0.0001
2010	8,366,232	2497	0.03	992	0.01	45	0.001	266	0.003	204	0.002	155	0.002	7	0.0001
2011	9,918,317	2808	0.03	820	0.01	45	0.000	335	0.003	557	0.006	235	0.002	7	0.0001
2012	10,484,949	3062	0.03	832	0.01	26	0.000	503	0.005	586	0.006	361	0.003	4	0.0000
2013	13,045,856	4178	0.03	100	0.00	27	0.000	289	0.002	647	0.005	451	0.003	3	0.0000
2014	13,128,623	3043	0.02	546	0.00	1.4	0.000	289	0.002	402	0.003	403	0.003	1	0.0000
2015	8,160,770	2645	0.03	330	0.00	0.7	0.000	182	0.002	162	0.002	109	0.001	8	0.0001
2016	7,832,047	3053	0.04	499	0.01	0.8	0.000	259	0.003	190	0.002	181	0.002	9	0.0001
2017	6,598,385	2829	0.04	302	0.00	0.8	0.000	185	0.003	266	0.004	265	0.004	5	0.0001
2018	4,897,590	2127	0.04	180	0.00	0.3	0.000	633	0.003	165	0.003	18	0.000	1	0.0000
2019	8,766,711	4343	0.05	151	0.00	0.0	0.000	473	0.005	392	0.004	574	0.007	8	0.0001
متوسط العريف (2004-2019)		6.9		(12.1)		(100)		1.0		(3.6)		6.6		(3.7)	

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية.

يتبين من الجدول (4) أن النسبة العظمى من الإنتاج الزراعي في العراق تتركز في الحبوب (الحنطة والشعير والشلب والذرة الصفراء) مع ضآلة في إنتاج بعض المحاصيل (البطاطا والقطن وزهرة الشمس) ورغم حصول الاكتفاء من هذه المحاصيل إلا أنها منخفضة الإنتاج ومتذبذبة نتيجة للأسباب الوارد ذكرها سابقاً، وهذا يتطلب الاهتمام **بالقطاع الزراعي** من خلال تقديم الدعم الحكومي متبوعاً بسلسلة من السياسات الزراعية التنموية كتهيئة الأرضية الملائمة والدعم المالي والمعنوي للمزارعين وتوفير المستلزمات الضرورية للفلاحين مثل الآلات والمكينات والمعدات وشبكات الري والأسمدة والبذور ومنح القروض بشروط ميسرة وإحداث تعديلات بالمصرف الزراعي التعاوني، واستخدام المكننة الزراعية ومدخلات الإنتاج الحديثة من بذور وأسمدة مع تفعيل العمل ببطاقة المزارع والمستثمر الزراعي الالكترونية لغرض بناء الثقة مع الفلاح، وتكثيف الإرشاد بين أوساط المزارعين، كما يتطلب ذلك مواجهة التحديات المناخية والحد من أثارها السلبية لتحسين كفاءة الاداء من خلال زيادة الاهتمام برصد الظواهر المناخية، فضلاً عن الاستغلال الأمثل للموارد المائية وتنمية الأراضي الصحراوية بالزراعة الخضراء . أما **القطاع الصناعي** فهو القطاع الأهم في التنوع الاقتصادي والاقتصاد العراقي يتمتع بإمكانات صناعية ومقومات النهوض بهذا القطاع نتيجة وجود قاعدة صناعية حكومية غير مستغلة مع وجود قطاع

خاص راغب وقادر على العمل في ظل وفرة الموارد المالية وكثافة الأيدي العاملة، كل هذا يتطلب تحديد الأولويات في الصناعة كمرحلة أولى زيادة الإيلاء بالصناعات الكبيرة التي تسهم في خلق قيمة مضافة عالية عن طريق تخصيص الأراضي للمشاريع الصناعية وحسب التخطيط العمراني لكل مدينة، أو إنشاء مناطق صناعية حرة في المناطق الحدودية توفر لها جميع المستلزمات الفنية والحماية الأمنية التي بموجبها يتحقق ردف الزراعة بالمستلزمات الضرورية من ثم الإهتمام بالصناعات المتوسطة. وهذا ما يوضحه ارتفاع تخصيصاته مقابل انخفاض إنتاجيته وكالاتي:

الجدول (5): قيمة الإنتاج الصناعي حسب المنشآت في العراق للمدة (2003-2019)/مليون دينار

السنة	الإنتاج الصناعي	المنشآت الكبيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة
2003	326,246.0	-	1,1801.3	413,729.8
2004	985,132.8	870,779.7	2,3670.8	815,977.8
2005	1,120,398.6	1,143,958.0	24,348.6	658,655.7
2006	1,652,304.4	1,669,398.0	19,515.7	1,103,756.1
2007	2,074,156.4	1,816,381.8	18,468.7	812,441.2
2008	2,998,972.8	2,636,448.8	—	—
2009	3,977,015.4	3,716,182.0	18,523.8	815,953.5
2010	4,343,633.9	3,563,076.0	29,081.6	1,556,336.1
2011	6,875,750.2	4,277,273.0	123,134.8	3,896,267.4
2012	7,709,566.0	5,164,904.0	187,019.8	4,567,103.1
2013	7,157,347.3	5,574,000.0	240,847.7	3,289,710.4
2014	5,504,880.0	4,270,719.0	206,670.7	1,924,980.2
2015	4,631,639.2	5,469,060.0	83,542.7	1,823,968.0
2016	4,833,117.3	4,969,233.0	142,863.1	2,079,914.6
2017	6,289,739.8	5,998,391.0	110,005.4	2,016,330.5
2018	4,851,583.5	7,191,329.0	132,242.0	1,939,288.7
النمو المركب (2018-2004)		17.6	14.1	6.9

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية.

يلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في الإنتاج الصناعي للمنشآت المختلفة والذي يتركز في المنشآت غاليته في المنشآت الكبيرة، فضلاً عن عدم وجود ترابط بين تلك المنشآت مما جعل هذا الإنتاج لا يولد قيمة مضافة تسهم في توليد الدخل وأنحسار الإنتاج الصناعي لصناعات لا تشبع الطلب المحلي.

وأخيراً يعد قطاع الخدمات القطاع الأبرز في إحداث التنوع لكونه قاعدة لتنمية القطاعات الإنتاجية وهو قطاع عانى من تركيز العمالة مقابل شحة في توليد.

الجدول (6): التخصيصات الاستثمارية ومقدار المشاريع المعتمدة لقطاع الخدمات للمدة (2003-2019)/مليون دينار

السنة	النقل والاتصالات	عدد المشاريع*	المباني والخدمات	عدد المشاريع	التربية والتعليم	عدد المشاريع
2004	694,000.0	—	1,790,700.0	—	170,600.0	—
2005	500,100.0	—	886,400.0	—	150,000.0	—
2006	561,500.0	—	1,199,100.0	—	179,700.0	—
2007	513,900.0	—	1,590,300.0	—	684,400.0	—
2008	1,270,560.0	—	4,985,276.0	—	985,876.0	—
2009	1,080,940.0	251	2,859,392.0	908	508,633.0	360
2010	1,306,671.3	212	6,250,554.4	958	881,132.8	332
2011	1,848,528.5	246	7,796,866.8	1067	1,410,204.5	468
2012	2,870,016.0	328	8,039,129.0	1338	1,639,646.9	616
2013	4,423,480.6	411	14,891,737.1	1505	1,790,491.8	608
2014	2,359,760.4	369	22,603,325.9	1335	483,703.2	450
2015	1,447,968.0	371	11,459,196.1	1274	227,713.5	470
2016	375,304.8	240	3,173,460.0	904	240,020.3	321
2017	488,069.3	237	4,729,693.3	812	62,091.9	274
2018	611,216.3	247	5,024,051.6	815	198,360.5	305
اجمالي المشاريع		2912		10916		4204

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/قسم الموازنة، تقارير مختلفة.

* تعذر توفر بيانات عن عدد المشاريع للمدة (2004-2018) من المصدر.

يبين الجدول (6) أن تخصيصات قطاع الخدمات تتركز في المباني والخدمات مقابل انخفاض تخصيصات البنى التحتية والفوقية. ومن أجل تنمية قطاع الخدمات لابد من التركيز على إصدار التشريعات والتعليمات الجديدة وتعديل القائم منها بهدف تسريع عملية إنجاز مشاريع البنى التحتية قيد التنفيذ أو المتوقفة، ويتم ذلك من خلال الزام الجهات الحكومية بتقديم دراسات جدوى فنية وإقتصادية ومالية وبيئية متكاملة تتوفر فيها جميع الشروط لتلك المشاريع وحسب ما هو معتمد لدى وزارة التخطيط، مع استبعاد المشاريع التي تتطلب نفقات جارية كبيرة مع التركيز على المشاريع الاستثمارية الخدمية التي تسهم في تحقق تكوين رأس مال ثابت وتشارك في زيادة الطاقة الإنتاجية. والالتزام بمتابعة المشاريع الخدمية المنجزة مع استمرارية التقييم اللاحق لغرض تجاوز أي أنحراف للمشاريع الجديدة فضلاً عن استخدام الحكومة الالكترونية لضمان سلاسة توفير الخدمات لجميع الأفراد.

ثانياً. تنمية مصادر الإيرادات الضريبية: مما لا شك فيه أن الضرائب في العراق تحكمها عوامل عديدة تؤثر في حجم الحصيلة الضريبية سواء كانت تشريعية أو اقتصادية أو إدارية، فالعوامل التشريعية تتمثل بمعدل الضريبة والسماحات الضريبية والإعفاءات الضريبية والازدواج

الضريبي، أما العوامل الإدارية تمثل فاعلية الإدارة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي، أما العوامل الاقتصادية فلها أثر على الإيرادات الضريبية وبالتالي على الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها وتتمثل بالهدف المالي للضريبة. ويعاني النظام الضريبي في العراق من انخفاض الحصيلة الضريبية وتوسع الفجوة بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة كما مبين في الجدول (7) وهذا مرده الى سوء الرؤية والتخطيط في التخطيط الاقتصادي وهذا ما أدى بالإدارة الضريبية في السنوات الأخيرة الى تبني أسس التخطيط سواء المتوسط منه أو البعيد المدى ولكنه لم يتمخص عن اصلاح المنظومة الضريبية ولم يأتي بثماره في توسيع الإيرادات الضريبية والتنوع في أنواعها نتيجة سوء التنفيذ للخطط والإستراتيجيات وضعف فاعلية الإدارة الضريبية في تحصيل الضرائب وعدم وجود جهاز إنتاجي مرن يسهم في توسيع شرائح المكلفين، فضلاً زيادة التهرب الضريبي من قبل المكلفين نتيجة ضعف الوعي بأهمية الضريبة ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية.

الجدول (7): المساهمة النسبية للضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الإيرادات الضريبية

للمدة (2019-2003)

السنوات	الإيرادات الضريبية (مليون دينار)	الضرائب المباشرة (مليون دينار)	الضرائب غير المباشرة (مليون دينار)	نسبة الضرائب المباشرة الى الإيرادات الضريبية %	نسبة الضرائب غير المباشرة الى الإيرادات الضريبية %
2003	32,346	32,098	248	99.2	0.8
2004	209,826	128,558	81,268	61.3	38.7
2005	647,355	529,179	118,176	81.7	18.3
2006	739,543	562,968	176,575	76.1	23.9
2007	1,950,457	1,721,381	229,076	88.3	11.7
2008	3,199,203	2,822,664	376,539	88.2	11.8
2009	3,685,942	3,095,254	590,688	84.0	16.0
2010	1,954,285	1,446,944	507,341	74.0	26.0
2011	1,919,243	1,545,300	373,943	80.5	19.5
2012	3,025,764	2,078,554	947,210	68.7	31.3
2013	3,118,940	2,234,232	884,708	71.6	28.4
2014	2,570,851	2,140,165	430,686	83.2	18.8
2015	2,701,048	2,304,690	396,358	85.3	14.7
2016	4,680,012	3,499,419	1,180,593	74.8	25.2
2017	7,089,240	5,324,733	1,764,507	75.1	24.9
2018	6,817,329	4,556,221	2,261,108	66.8	33.2
2019	4,164,567	3,299,449	1,056,913	79.2	25.2
متوسط المدة				78.7	21.7

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.

يبين الجدول (7) هيمنة الضرائب المباشرة على هيكل الإيرادات الضريبية في العراق التي تجاوزت نسبة (75%) لغالبية سنوات الدراسة مقابل محدودية الضرائب غير المباشرة التي انحسرت في رسم إعمار العراق البالغ (5%) والضرائب الكمركية التي فعلت بعد عام 2015، وهذا يحتاج الى دراسة إمكانية الاقتصاد العراقي على زيادة الضرائب غير المباشرة عن طريق تحليل العبء الضريبي العام للإقتصاد كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول (8): العبء الضريبي العام في العراق للمدة (2003-2019)/مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مع النفط)*	الناتج المحلي الإجمالي (بدون النفط)*	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي	
				مع النفط %	بدون النفط %
2003	29,585,788.6	9,236,016.6	32,346	0.1	31.2
2004	53,235,358.7	22,426,817.1	209,826	0.4	42.1
2005	73,533,598.6	31,153,813.9	647,355	0.9	42.4
2006	95,587,954.8	42,736,143.9	739,543	0.8	44.7
2007	111,455,813.4	52,437,718.9	1,950,457	1.7	47.0
2008	157,026,061.6	69,859,660.4	3,199,203	2.0	44.5
2009	130,643,200.4	74,645,152.3	3,685,942	2.8	57.1
2010	162,064,565.5	89,159,565.4	1,954,285	1.2	55.0
2011	217,327,107.4	102,070,683.7	1,919,243	0.9	47.0
2012	254,225,490.7	127,789,933.2	3,025,764	1.2	50.3
2013	273,587,529.2	148,013,639.7	3,118,940	1.1	54.1
2014	266,332,655.1	149,480,319.2	2,570,851	1.0	56.1
2015	194,680,971.8	129,486,931.1	2,701,048	1.4	66.5
2016	196,924,141.7	129,523,925.5	4,680,012	2.4	65.8
2017	225,722,375.5	137,057,562.5	7,089,240	3.1	60.7
2018	251,064,479.9	133,208,136.9	6,817,329	2.7	53.1
2019	262,917,150.0	148,885,955.0	4,164,567	1.6	56.6
متوسط المدة				1.5	51.4

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات:

1. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة، * الناتج المحلي الإجمالي بعد احتساب رسم الخدمة.
2. وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، تقارير متفرقة.

يبين الجدول أعلاه أن العبء الضريبي العام منخفض في العراق الذي بلغ متوسط مدته (1.5%) وهو يتضائل إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما يظفر به الفرد من منفعة اجتماعية في مقابل ما يدفعه من ضرائب، وهذا ما يقودنا الى ضرورة السعي نحو زيادة الضرائب غير المباشرة من أجل تقليل الفارق بين أنواع الضرائب من جهة وزيادة موارد الدولة غير النفطية من جهة ثانية مما يقود الى تنامي مصادر الدخل وتنوعه.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة التي تتجاوز نسبة (90%) من الإيرادات العامة مقابل ضعف الإيرادات الأخرى كانعكاسات للتشوه الحاصل في هيكل الإنتاج ومما عزز من أثبات فرضية البحث.
2. لقد أدت الريعية الاقتصادية في اختلال هيكل الإنتاج جراء التفاوت الحاصل في المساهمات النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي التي عمقت من تبعية الاقتصاد العراقي لقطاع النفط وأنصهاره بأعراض المرض الهولندي.
3. عدم وجود ترتيب للأولويات في تنمية مصادر الدخل مما حدا بالاقتصاد العراقي لكونه اقتصاد أحادي الجانب يعتمد الإيرادات النفطية في توليد الدخل.
4. هناك مقومات عديدة لتحقيق التنوع في الاقتصاد العراقي الا إنها غير مستغلة لإسباب عديدة يقف في مقدمتها ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة محدودية دور القطاع الخاص في المشاركة في تحفيز القطاعات الإنتاجية على الإنتاج.

ثانياً. التوصيات:

1. توافق السياسات العامة والخطط التنموية نحو تحقيق التنوع الاقتصادي من أجل تحقيق مصادر دخل متنوعة ومتنامية ومن ثم التقليل من مخاطر الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية.
2. إتباع استراتيجية تنمية متوسطة المدى تستهدف تحقيق النمو غير المتوازن لما يمتلكه العراق من ميزة نسبية بالنفط الخام والذي سيقود الى بلورة النمو القطاعي للقطاعات الأخرى.
3. إصلاح المنظومة الصناعية والزراعية في الاقتصاد عبر تقديم الدعم المتواصل القطاع الخاص وبمختلف الأشكال والأساليب من أجل زيادة مساهمته في النشاط الاقتصادي.
4. المساهمة في توسيع الإيرادات الضريبية في تمويل الإيرادات العامة من خلال توسيع شرائح المكلفين ومن خلال عجلة تنشيط القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد العراقي.
5. توسيع الاستثمار من خلال الجهاز المصرفي وبالتعاون مع المصارف الإسلامية لغرض زيادة المجالات الإنتاجية التي تحقق دورة الإنتاج الموسع بما يؤمن تحقيق قيم مضافة عبر القطاع الحقيقي.

المصادر

أولاً. التقارير الرسمية والمنشورات:

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، سنوات مختلفة.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية/قسم الموازنة، تقارير مختلفة.
3. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية، سلسلة زمنية.
4. جمهورية العراق، وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، تقارير متفرقة.

ثانياً. الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. بلقلة، إبراهيم، (2009)، آليات تنوع الصادرات خارج مجال المحروقات وآثرها على النمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية/جامعة الشلف.

ثالثاً. البحوث والدراسات العلمية:

1. الجبوري، حامد عبد الحسين، (2016)، التنوع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية: www.fcdrs.com.
2. عبد الرحيم والسعيد، رواية، صادق زوير، (2007)، أثر تدفق القروض الخارجية في تحقيق التحولات الهيكلية لاقتصاديات بعض دول الإسكوا، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 15.
3. قروف، محمد كريم، (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد (9)، العدد (2).
4. مجيد، حسين شناوة، (2011)، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، المجلد (1)، العدد (5).

رابعاً. الكتب:

1. حمزة، عباس مكي، (2018)، التنوع الاقتصادي-تجارب مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بغداد، العراق.
2. الفهداوي والشيخ راضي، خميس خلف موسى، مازن عيسى، (2000)، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة، النجف، العراق.
3. القاضي، عبد الحميد، (1979)، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر.
4. الطويل، رواء زكي يونس يحيى، (2008)، أثر السياسات الاقتصادية على التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي للفترة 1980-1995، دار أبن الأثير للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
5. سامويلسون، وليام، بول، نوردهاوس، مايكل ج، ماندل، (2006)، علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، ترجمة: هشام عبد الله، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.
6. منظمة الإسكوا، (2002)، دور الدولة في الاقتصاد المعوم، الجزء الثاني، نيويورك.

خامساً. المراجع الأجنبية:

1. Hvidt, Martin, (2013), Economic Diversification in Gcc Countries: past record and future trends, Research paper, Kuwait programme on development, Governance and Globalization in the Gulf States.